الأمم المتحدة

A/C.5/77/SR.29

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
7 July 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 1 أيار/مايو 2023، الساعة 10:00

الرئيس: السيد كريديلكا ..... (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند 135 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند 151 من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

المسائل الشاملة

البند 155 من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند 159 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

البند 160 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند 163 من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند 165 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند 166 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-08186 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 10:05.

تنظيم الأعمال (A/C.5/77/L.34)

1 - **الرئيس:** قال إن اللجنة معروضة عليها مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد وثائق اللجنة الخامسة خلال الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة (A/C.5/77/L.34)، والتي حُدِّثت عدة مرات منذ إصدارها. وقد أخطر المكتب أعضاء اللجنة بتلك التحديثات، وسيقدم معلومات عن التحديثات الأخرى فور ظهورها، وفقاً للممارسة المعمول بها.

2 - وكان معروضاً على اللجنة أيضاً برنامج العمل الأولي المؤقت للجزء الثاني من الدورة المستأنفة، الذي صُمم بغرض تحقيق الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصص. وسيُرصَد برنامج العمل بانتظام ويُعدَّل عند الاقتضاء ليعكس وتيرة المناقشات وتوافر الوثائق.

3 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن برنامج العمل للجزء الثاني من الدورة المستأنفة، المخصص للنظر في المسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام، يحظى باهتمام خاص لدى المجموعة. والموافقة على ميزانيات بعثات حفظ السلام في الوقت المناسب أمرٌ لا بد منه، بما في ذلك بعثات مثل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومن شأن اتخاذ إجراء في الوقت المناسب أن ييسِّر مواصلة تنفيذ الولايات ويكفل سلامة وأمن جنود حفظ السلام.

4 - وأضاف قائلا إن المجموعة ترحب بإصدار التقارير في الوقت المناسب لتنظر فيها اللجنة، بما فيها معظم تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتأمل أن تقدَّم المعلومات التكميلية التي تطلبها عادة الدول الأعضاء في وقت مبكر بما يكفي لتسهيل مشاوراتها. وإذ تلاحظ المجموعة أنه قد أشير مرة أخرى في برنامج العمل المؤقت إلى أن الجزء المستأنف من الدورة سيُختتم في نهاية شهر أيار/مايو، وإذ ترى أنه ينبغي تحديد جداول زمنية ومواعيد نهائية واقعية للنظر في التقارير وبنود جدول الأعمال، فإنها تعرب عن رغبتها في الإشارة إلى أن أي موعد نهائي ضيق قد ثبت في الماضي أنه أمرٌ غير واقعي؛ لذا ينبغي للمكتب أن يحدد موعداً نهائياً أكثر عملية يتيح أيضاً للأمانة العامة والهيئات الفنية والاستشارية وقتاً كافياً لعرض تقاريرها على اللجنة.

5 - وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تسعى جاهدة إلى أداء عملها في غضون ساعات العمل المحددة في برنامج العمل لتجنب إجراء مشاورات مطولة تستمر حتى أواخر حزيران/يونيه. ويجب عليها أيضاً أن تأخذ التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية للمندوبين على محمل الجد من خلال الاستخدام السليم للوقت المتاح. والمجموعة مستعدةٌ للتعاون بشكل بناء لضمان اختتام الدورة في الوقت المناسب في حدود الإطار الزمني المخصص لها.

6 - **السيد بينيالبير بورتال** (كوبا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن إصدار التقارير التي تعدها الأمانة العامة واللجنة الاستشارية في الوقت المناسب أمرٌ بالغ الأهمية لكي تتمكن اللجنة الخامسة من القيام بعملها بفعالية. وترحب المجموعة بمواصلة الاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي، التي تكتسي أهمية حيوية لتحقيق التوازنات الدقيقة والنتائج الموفَّقة والتعاون الهادف بين الدول الأعضاء. وتعرب المجموعة عن امتنانها للنساء والرجال، المدنيين والعسكريين، الذين خدموا في بعثات حفظ السلام وتحملوا وطأة العبء اليومي لتنفيذ الولايات وفقاً لقرارات مجلس الأمن، بمن فيهم أولئك الذين جادوا بأرواحهم سعياً لتحقيق السلام.

7 - وأردف قائلا إن المجموعة ملتزمة بإجراء دراسة شاملة لبنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتحسين الوضع المالي للأمم المتحدة، الأمر الذي يستحق الاهتمام الجاد من أجل ضمان الأداء السلس للأمانة العامة والتنفيذ الفعال للولايات. وتولي المجموعة أيضاً أهمية كبيرة للنظر في الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام، ولا سيما النظرة العامة عن هذه العمليات، والمسائل الشاملة، وحساب دعم عمليات حفظ السلام، وميزانيات مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا. ولا بد من اختتام المداولات بشأن هذه البنود المتعددة الأوجه في الوقت المناسب حتى تتاح لعمليات حفظ السلام الموارد اللازمة للوفاء بولاياتها. وعلاوة على ذلك، تعتزم المجموعة تركيز اهتمامها على ضمان أن تكون صياغة ميزانيات حفظ السلام وطريقة عرضها والموافقة عليها مستندة إلى ولاياتها وإلى الحالة الحقيقية على أرض الواقع، بدلا من أن تكون عمليات تعسفية وشاملة لخفض التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل المجموعة مع الدول الأعضاء بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ونموذج التنفيذ لدائرة

الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتقرير المكتب خدمات الرقابة الداخلية، من بين بنود جدول الأعمال الأخرى المحالة إلى اللجنة.

8 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المحتمل ترشُّحه جورجيا؛ وباسم أندورا وسان مارينو وموناكو بالإضافة إلى ذلك، فقال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يشيد بالعمل الشاق الذي يؤديه أفراد الأمم المتحدة النظاميون وموظفوها المدنيون وما يتحلون به من شجاعة والتزام، بمن في ذلك أولئك الذين ضحوا بحياتهم. فقد مكّن تفانيهم المنظمة من أن تظل منارة للسلام. وفي وقت يتسم بنزاعات غير مسبوقة وبيئات عمل غدت أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، يظل الاتحاد الأوروبي مؤيداً قوياً لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام وحفظه، وهو ملتزم بتعزيز حفظ السلام بما يتماشى مع الأولويات الثماني لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وهو يعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين مثل الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا السلام والأمن ويرحب بتعاونهم في تحقيق تقدم كبير في تمويل صندوق بناء السلام. وبما أن الجمعية العامة قد أوكلت إلى اللجنة مهمة تخصيص الاشتراكات المقررة، فمن المهم أن تُختتم المناقشات بنجاح من أجل ضمان استثمارات أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استدامة في الصندوق.

9 - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، باعتباره ثاني أكبر مساهم جماعي في ميزانيات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملتزم بضمان تمويل عمليات حفظ السلام ووظائفها للدعم تمويلا جيداً، وتزويدها بما يكفي من الموظفين والتجهيز الكافي للاضطلاع بولاياتها. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية التمكين من التخطيط على المدى الطويل، ويجب على الدول الأعضاء تقديم مساهماتها إلى جميع البعثات بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لأداء بعثات حفظ السلام وسير عملياتها بفعالية من حيث التكلفة ويرحب بدور مراكز الخدمة، بعد أن أوضح خلال الرحلة الميدانية التي قامت بها اللجنة في شباط/فبراير 2023 أن مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات كان له دور فعال في تحقيق أوجه الكفاءة من حيث التكلفة في حلول مبتكرة محورها الطلب.

10 - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالتقدم المحرز في مواجهة أزمة السيولة النقدية في عمليات حفظ السلام وتصفية عمليات حفظ السلام المغلقة، ويتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في ما يتعلق بآليات التصفية والمدفوعات التلقائية للبعثات الأربع الجاري إغلاقها. ويرحب أيضاً باتخاذ القرار الذي طال انتظاره بشأن القضايا الشاملة (القرار 274/76) في عام 2022، والذي يتضمن إرشادات بشأن المجالات الهامة المتعلقة بالسياسة الإدارية والمتعلقة بالميزانية والتي من شأنها أن تساعد الأمانة العامة على تنفيذ عمليات حفظ السلام واستخدام الموارد بمزيد من الفعالية لدعم تنفيذ الولايات. وتقع على عاتق اللجنة الآن مسؤولية قياس التقدم المحرز في المسائل التنفيذية الهامة مثل خطة المرأة والسلام والأمن، وسلامة وأمن حفظة السلام، والبصمة البيئية للبعثات، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، ومواصلة مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويتعين على اللجنة أن تقدم المزيد من التوجيهات إلى الأمانة العامة، من بينها توجيهات بشأن نموذج إنجاز مهام دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

11 - وأوضح أن العديد من المحاورين أبرزوا، خلال الرحلة الميدانية التي قامت بها اللجنة، أهمية إدارة المخاطر، وهو ما أكده مجلس مراجعي الحسابات أيضاً في توصياته، ومن الضروري متابعة هذه الملاحظات. وبالإضافة إلى ذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بإمكانية إعادة تقييم معدلات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات في عام 2023.

12 - وقال إن اللجنة حددت المسار الأكثر إنتاجية للمضي قدماً عن طريق التعلُّم بالمحاولة والخطأ. أولا، تكون مناقشات السياسات العامة أكثر إنتاجية إذا ركزت على القضايا الشاملة وكانت مفصولة عن مبالغ الميزانية: وأوضح أن وفد بلده لا يود إدخال صياغة بشأن السياسات الشاملة في القرارات المتعلقة بميزانية كل من عمليات حفظ السلام ويدعو شركاءه إلى مواصلة القيام بنفس الشيء. ثانياً، من الممكن اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال إجراء مناقشات شاملة عن كل بعثة على حدة، بما في ذلك تقييم وظائف الدعم الثلاث جميعها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام، بالاقتران مع نهج شامل من أجل اختتام المناقشات واعتماد المخصصات. وبالإضافة إلى التقيد بالجداول الزمنية والمواعيد النهائية حتى تتمكن الأمانة العامة من تنفيذ القرارات في مواعيدها، على اللجنة أن تتحلى بالواقعية والإرادة السياسية في أوساط جميع الوفود من أجل اعتماد ميزانيات كافية ومستدامة تكفل التنفيذ الفعال لولايتها.

13 - **السيد نوفيسيو** (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأثنى على أفراد حفظ السلام لعملهم من أجل السلام في البلدان

المتضررة في سبيل منع اندلاع الحروب والمساعدة على تحقيق الانتقال من الصراع إلى السلام المستدام. وكانت الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها اللجنة للتوصل إلى اتفاق بشأن قرار بشأن القضايا الشاملة في الجزء الثاني من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة مفيدةً في تزويد البعثات بالتوجيهات السياساتية والموارد في سياق مشهد حفظ السلام المتغيِّر والمتأثر بأمور من بينها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وينبغي الحفاظ على هذا الزخم حتى يمكن اعتماد قرار مماثل مرة أخرى بتوافق الآراء خلال الدورة السابعة والسبعين والدورات اللاحقة.

14 - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا أعربت عن تفضيلها للتركيز على مجموعة من القضايا خلال مشاورات اللجنة. أولها، توفير الموارد الكافية لتنفيذ ولايات حفظ السلام، وهو ما يستلزم إجراء دراسة متأنية لطلب الأمين العام الأصلي للحصول على الموارد وللتوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة الاستشارية. ومن ثم، تعزيز خطة السلام والأمن، بما في ذلك المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وبعد ذلك، سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة، التي لا تقدَّر مساهمتها في صون السلم والأمن الدوليين بثمن. ولهذه الغاية، ينبغي إجراء مشاورات مستمرة ووثيقة بين تلك البلدان والأمين العام، ومواصلة إحراز التقدم في تسوية مطالباتها المعلقة في ما يتعلق ببعثات حفظ السلام المغلقة، والعمل من أجل تقييم التقدم المحرز في تطبيق معدلات سداد التكاليف لتلك الدول.

15 - ثم ذكر بعد ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة ودعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما يعكس التزام الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بسياسة عدم التسامح مطلقاً، والتزامها بالمشاركة في أنشطة مجموعات الأصدقاء ذات الصلة، بما في ذلك المساءلة عما يُرتكب من جرائم ضد جنود حفظ السلام. وقال إنها سترحب بالحصول على معلومات مستكملة عن تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء وزيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية في بعثات حفظ السلام، بما في ذلك تحسين السلامة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الاستثمار في أنشطة الوقاية وبناء السلام، مع مراعاة أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تمويل تلك الأنشطة منذ الجزء الثاني من الدورة السادسة والسبعين المستأنفة. ويتمثل الرأي الثابت لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في ضرورة السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء، وضرورة أن تستند الاشتراكات المقررة في صندوق بناء السلام إلى جدول الأنصبة المقررة لحفظ السلام، لأن الصندوق يدعم المبادرات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. وختاماً، ذكر تحسين الحالة المالية للمنظمة، التي تتطلع الرابطة في ما يتعلق بها إلى الحصول على معلومات مستكملة بشأن استخدام مبلغ 100 مليون دولار الناجم عن الأموال غير المنفقة من الميزانية العادية لعام 2021 والذي كان من المفترض أن يقيَّد لحساب الدول الأعضاء. وفي حين أن الإجراءات التي اتخذها الأمين العام بشأن إدارة السيولة النقدية أمرٌ يستحق الثناء، فإنه يجب على الدول الأعضاء أن تواصل الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، من أجل ضمان تنفيذ الولايات التي أنشأتها هي بنفسها.

16 - **السيدة لوونغ** (كندا): تكلمت أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إنه بما أن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة يركز على عمليات حفظ السلام، فإن الوفود الثلاثة ترغب في الإشادة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، وما يتحلون به من نكران الذات في سعيهم لتحقيق السلام والأمن. وأستراليا وكندا ونيوزيلندا ملتزمة بالمشاركة بشكل بناء في مناقشات اللجنة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع مسائل السياسات العامة والميزانية المرتبطة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

17 - وأوضحت أن أستراليا وكندا ونيوزيلندا ترحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال الدورة السادسة والسبعين بشأن قرار عن القضايا الشاملة، سلط الضوء على عدد من الأولويات وقدم توجيهات سياساتية هامة للأمانة العامة ولعمليات حفظ السلام. وتعرب الوفود الثلاثة عن التزامها بعادة اتخاذ قرارات مماثلة وترحب بنتائج اجتماع الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2023، بما في ذلك 57 ورقة مسائل والتحسينات المراعية للمنظور الجنساني التي أُدخلت على دليل المعدات المملوكة للوحدات، وكذلك توافق الآراء الذي توصل إليه فريق العمل - بعد فشله في التوصل إلى توافق في عام 2020 - بشأن مسألة زيادة بيانات التكاليف الوطنية.

18 - واستطردت قائلة إن بيئة عمل بعثات حفظ السلام لا تزال أكثر تعقيداً وصعوبة، بسبب تزايد المعلومات الخاطئة والمضللة وعمليات السلام المتعددة الأوجه والأوضاع الأمنية المتطورة، مما يؤدي إلى زيادة التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها جنود حفظ السلام والمجتمعات المحلية التي يحمونها. فهذه البيئة المتغيّرة باستمرار لم تؤد

إلى زيادة الحاجة إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها أداة حاسمة لدعم السلام فحسب، بل فرضت أيضاً ضغوطاً كبيرة على العمليات، زاد من تفاقمها ارتفاع تكاليف الموارد الحيوية والتحديات المتصلة بسلاسل الإمداد. ولذلك ستواصل أستراليا وكندا ونيوزيلندا الدعوة إلى توفير الموارد الكافية لضمان التنفيذ الكامل لولايات حفظ السلام والكفاءة والفعالية والمساءلة في استخدام الموارد.

19 - وواصلت بالقول إن أولويات الوفود خلال هذه الدورة تشمل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن، مُقرّة بأنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين وإزالة الحواجز، وتحسين الظروف اللازمة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في مجال حفظ السلام.

20 - وأشارت إلى أن الوفود الثلاثة لا تزال تشعر بالقلق إزاء انتشار ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام، وبينما تشيد بالعمل المُنجز حتى الآن لمكافحة هذه الظاهرة، فإنها تحث على مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً في هذا الصدد، مع اتباع نهج يتمحور حول الضحايا ويركز على الوقاية والمساءلة ودعم حقوق الضحايا وبما يتوافق مع السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التحرش الجنسي وعمل فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق من أجل التصدي للتحرش الجنسي في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

21 - وتابعت قائلة إنه يلزم توفير الموارد الكافية لضمان التنفيذ الفعال للولايات، بما في ذلك حماية المدنيين، ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويجب تحسين سلامة وأمن جميع قوات حفظ السلام، التي يجب أن تكون لديها الأدوات والمعدات اللازمة للتصدي للتهديدات وتنفيذ ولاياتها.

22 - وختمت بقولها في ما يتعلق بصندوق بناء السلام إن تأجيل النظر في الاستثمار في الوقاية وبناء السلام مجدداً أمرٌ مخيب للآمال، لا سيما وأن الاستثمار في السلام الآن من شأنه أن يقلل من احتمالات تحمل إجراءات أكثر تكلفة للتصدي للأزمات والصراعات في وقت لاحق، وأن صندوق بناء السلام حقق نتائج مثيرة للإعجاب بفضل مرونته وقدرته على الاستجابة. ويقدم الصندوق خدماته حتى الآن إلى 67 دولة عضواً ويظل يعتمد اعتماداً كلياً على التبرعات. وقد حان الوقت لكي تختتم اللجنة نظرها في موضوع تمويل الصندوق من الاشتراكات المقررة.

23 - **السيد عبد المغيث** (بنغلاديش): قال إن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلده الذي لا يزال منذ زمن طويل مؤيداً ثابتاً عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومساهماً منذ أمد بعيد فيها. وهو حالياً البلد الرائد في المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، حيث يخدم ما يزيد على 000 7 من جنود حفظ السلام في 11 بعثة، وقد فقد ما مجموعه 166 جندي من جنوده لحفظ السلام أرواحهم أثناء أداء واجبهم.

24 - وأشار إلى أن توفير التمويل الكافي سيزيد من كفاءة عمليات حفظ السلام ويساعد على تحقيق أهدافها. وهذا أكثر أهمية من أي وقت مضى في سياق جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة وحرب أوكرانيا، التي تشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد من أجل توفير الدعم اللوجستي المناسب لأفراد حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الأمانة العامة أن تواصل تحسين أداء الميزانية والرقابة الداخلية من خلال إنفاذ الانضباط المالي بشكل صارم، وفقاً لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، مع مراعاة أن ميزانية كل عملية لحفظ السلام يجب أن تستند إلى ولايتها وإلى الحالة الحقيقية في الميدان.

25 - وأضاف يقول إنه، في أعقاب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، يجب بذل قصارى الجهود للحفاظ على سلامة وأمن جنود حفظ السلام مع النظر أيضاً في إعادة مواءمة ولايات حفظ السلام مع عناصر بناء السلام من أجل تعزيز القدرة على التحمل وتعزيز قدرة مؤسسات الحكم في البلدان المضيفة. وهناك حاجة أيضاً إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وذات مغزى في حفظ السلام على جميع المستويات، بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2538 (2020). وقد اتخذت بنغلاديش، في خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

26 - وفي الدورة السابقة، اعتمدت اللجنة قراراً بشأن القضايا الشاملة وزادت معدل سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بتوافق الآراء. ويجب على جميع الوفود أن تستمر في إبداء أقصى قدر من المرونة والتعاون البنّاء من أجل تحقيق نتائج مبنية على توافق الآراء في الجزء الثاني من الدورة السابعة والسبعين المستأنفة.

27 - **السيد فيلاسكيز كاستيّو** (المكسيك): قال إن بلده يولي أهمية كبرى لعمليات حفظ السلام ومساهمتها في صون السلم والأمن

الدوليين، وهو ملتزم التزاماً راسخاً بدعمها. وتثني المكسيك على الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في العمليات لاستعدادهم لخدمة الأمم المتحدة وعملهم الدؤوب في حالات بالغة التعقيد كثيراً ما تتسم بارتفاع خطر نشوب نزاعات طويلة الأمد وكوارث طبيعية وأزمات مستجدة تمثل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. لذلك يجب على الوفود أن تأخذ بنهج بنّاء في مداولاتها وأن تسعى جاهدة إلى التصرف بمسؤولية من أجل الموافقة على ميزانية واقعية وكافية تمكِّن كل عملية من عمليات حفظ السلام من تلبية احتياجاتها المحددة وإنجاز ولايتها.

28 - وقال إن مقترح الميزانية الذي تقدم به الأمين العام يمثل زيادة عن الفترة السابقة، وهو ما يبرره جزئياً آثار التضخم وارتفاع تكاليف الوقود واستبدال الطائرات. وباعتبار المكسيك بلداً مساهماً بالموارد المالية والبشرية في عمليات حفظ السلام، فإنها ترى أنه ينبغي للجنة أن توافق على الموارد اللازمة للبعثات العاملة البالغ عددها 12 بعثة، وكذلك قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وحساب دعم لعمليات حفظ السلام، لكي تؤدي عملها بكفاءة وتحقق أهدافها.

29 - وفي ما يتعلق بالشفافية والمساءلة عن الموارد التي عهدت بها الدول الأعضاء للأمين العام، من الضروري أن تقوم اللجنة بتقييم النفقات خلال السنة المالية السابقة، وكذلك طبيعة وأهمية الاحتياجات الجديدة مقارنة بالتوقعات والنتائج الماضية. وينبغي أن يُسترشد في مداولات اللجنة بتوصيات اللجنة الاستشارية ومجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية.

30 - وأضاف يقول إن برنامج عمل اللجنة يتضمن قضايا شاملة ذات صلة بحفظ السلام، مثل الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، واستعراض المعدل الموحد لسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، ونموذج التنفيذ لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ورغم أن وفد بلده يعتقد، في ما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، أنه من الضروري تبديد كل الشكوك بسرعة وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية، فإنه يأمل في أن تتوصل اللجنة الخامسة إلى اتفاق عام يوفر التوجيهات اللازمة للأمانة العامة للعمل.

31 - وفي ما يتعلق بصندوق بناء السلام، قال إن المكسيك تظل مستعدة لإجراء مشاورات مع الوفود الأخرى من أجل توحيد مواقفها والتوصل بشكل مشترك إلى حل قابل للتطبيق من شأنه أن ييسِّر التوصل إلى نتيجة مُرضية لهذا البند الهام من جدول الأعمال بهدف صون السلام وتوطيده.

32 - **السيد داي** بِنغ (الصين): قال إن الموارد المالية هي أساس حوكمة الأمم المتحدة. وميزانية حفظ السلام هي أكبر ميزانية في المنظمة، وتدعم الصين جهود اللجنة لاستعراضها بطريقة علمية وحكيمة قائمة على الأدلة من أجل توفير الموارد التي تحتاجها عمليات حفظ السلام للوفاء بولاياتها. وقد عززت الأمانة العامة أداء الميزانية وحسنت الرقابة الداخلية لتعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها. ونظراً للزيادة الكبيرة نسبياً في الميزانية المقترحة للفترة 2024/2023، والتي قد تزيد من العبء المالي الملقى على عاتق الدول الأعضاء، فإنه ينبغي استعراضها بعناية وشمول، وقال إن وفد بلده يؤيد دور مجلس مراجعي الحسابات باعتباره هيئة خارجية لمراجعة الحسابات لتقديم توصيات قيّمة بشأن تحسين تدبير الميزانية. وتؤيد الصين أيضاً سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الوقت المناسب.

33 - وأضاف يقول إن الصين قدمت ما يزيد على 50 000 من جنود حفظ السلام في السنوات الثلاثين الماضية ولديها قوة احتياطية قوامها 8 000 من جنود حفظ السلام. وقد اتخذت إجراءات عملية للوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك في السياق الحالي المتسم بتزايد عدم الاستقرار وزيادة التحديات والأخطار التي تهدد سلامة وأمن جنود حفظ السلام، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ للصين باعتبارها أكبر دولة مساهمة بقوات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وثاني أكبر مساهم مالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتأمل الصين في أن تنفذ المنظمة بشكل صارم قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة وأن تخصص الموارد الكافية لتقييم المخاطر التي تهدد سلامة جنود حفظ السلام وتخفيفها من أجل تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد.

34 - وأردف قوله إن اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في التدخل وبناء السلام قد أجّل ثلاث مرات منذ بدء المداولات بشأنه في عام 2022. وأضاف أن وفد بلده يولي أهمية كبرى لبناء السلام، حيث شارك بنشاط في المناقشات بشأن هذا الموضوع واقترح حلاً بناء يتوافق مع أهداف النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. وينبغي احترام أنظمة وتقاليد التدبير المالي داخل المنظمة احتراماً كاملا، ويجب عدم تغيير المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة باعتبارها البلدان المانحة الرئيسية لتمويل بناء السلام. وعند استخدام الاشتراكات المقررة لبناء السلام،

لا بد من احترام الحق الإشرافي للدول الأعضاء، وهو شاغل تتشاطره العديد من البلدان وينبغي أن يؤخذ على محمل الجد ويعالَج بحكمة.

35 - **السيد لو** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشاد بالرجال والنساء الذين خدموا كجنود نظاميين أو موظفين مدنيين في عمليات الأمم المتحدة، وقال إن واجب الامتنان الخاص واجبٌ لأولئك الذين ضحوا بحياتهم في سبيل قضية السلام. فلحفظ السلام دورٌ حيوي في صون السلم والأمن الدوليين من خلال إيجاد الحيز والثقة اللازمين للبحث عن حلول سياسية ومن خلال حماية المدنيين. ويتمثل دور اللجنة في توفير التوجيه السياساتي والموارد لتمكين بعثات حفظ السلام من تنفيذ ولاياتها بكفاءة وفعالية. وقد تضمن القرار بشأن القضايا الشاملة الذي اعتمدته اللجنة في عام 2022 - وهو الأول منذ ست سنوات - إصلاحات مهمة من شأنها تحسين الظروف المعيشية للقوات في القواعد الأمامية وتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في بعثات حفظ السلام وتحسين قياس أداء البعثات. وفي الجزء الثاني من الدورة السابعة السابعة المستأنفة، ينبغي للجنة أن تستند إلى القرار السابق وأن تعالج الأولويات الإضافية في الميدان وفي المقر. وقال إن وفد بلده يشجع اللجنة على مناقشة جميع قضايا السياسات الشاملة في سياق قرار شامل من أجل توفير التوجيه اللازم للأفراد الذين يعملون في ظروف صعبة وخطيرة للقيام بعملهم.

36 - وأضاف قائلا إن الولايات المتحدة ستدرس بعناية مقترح الميزانية الذي تقدم به الأمين العام، والذي يزيد بنحو 360 مليون دولار عن المستوى المعتمد للفترة المالية 2023/2022، وستستعرض عن كثب الافتراضات التي استُرشد بها في المقترح، مشيرةً إلى أن بعض الزيادة كان مدفوعاً بالتضخم والزيادات غير التقديرية في التكاليف. وسيقوم وفد بلده أيضاً باستعراض الزيادات التقديرية في ميزانية كل بعثة من البعثات للتأكد من أنها تعكس بدقة بيئة العمل على أرض الواقع. ومن بين المجالات الأخرى للمناقشة الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء، في أعقاب الحصيلة الناجحة للمفاوضات التي أجراها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في كانون الثاني/يناير، والتي من شأنها تحسين أداء المعدات والقدرات الطبية ومعالجة البصمة البيئية للبعثات. وسيُنظر أيضاً خلال الجلسة في اتخاذ تدابير خاصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقال إن الولايات المتحدة تؤكد من جديد التزامها بسياسة عدم التسامح مطلقاً، واستجابة متمحورة حول الناجين، والمساءلة (خاصة بالنسبة للإدارة العليا)، وتدابير الوقاية التي تعالج الأسباب الجذرية للاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويجب على اللجنة أن تكفل خلو بعثات الأمم المتحدة ومكاتبها من التحرش الجنسي، وأن يشعر جميع أعضاء أوساط المنظمة المتنوعة بالأمان في أماكن عملهم.

37 - **السيد كاريوكي** (المملكة المتحدة): قال إن بلده ملتزم التزاماً تاماً بنجاح خطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى التمسك بقيم المنظمة وميثاقها في المناقشات والمفاوضات خلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. ويجب أن تحصل عمليات حفظ السلام على الأفراد والتمويل بالقدر الكافي وبشكل فعال من حيث التكلفة لدعم التنفيذ الكامل لولايتها، بما في ذلك القضايا الأساسية مثل حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية والمناخ. ونظراً لبيئة العمل الصعبة بشكل متزايد وسياق الاقتصاد الكلي الصعب، يجب على اللجنة أن تسعى جاهدة لتزويد الأمانة العامة باليقين والموارد اللازمة للسنة المالية 2024/2023 في أقرب وقت ممكن. وسيقوم وفد بلده، كما هو الحال دائماً، بتحليل التقارير ذات الصلة وسيسعى إلى ضمان أن تكون توصيات اللجنة قائمة على الأدلة، ومستندة إلى البيانات، ومصمَّمة لضمان إمكانية تنفيذ الولايات بطريقة تتفق مع التدبير الفعال للموارد والانضباط في الميزانية.

38 - وأعرب عن تطلّع المملكة المتحدة إلى الاستفادة من نجاح القرار المتعلق بالقضايا الشاملة المعتمد في عام 2022 من أجل وضع المزيد من التوجيهات السياساتية بشأن القضايا الرئيسية وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار. وأضاف قوله إن إدراج تمويل بناء السلام في جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة هو موضع ترحيب، وستعمل المملكة المتحدة على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة.

39 - وأضاف يقول إن من المهم التركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في بعثات حفظ السلام وفي جميع أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تخفيف مخاطر حدوثهما ودعم الناجين. وهذا العمل حاسمٌ لضمان حفاظ الأمم المتحدة على الثقة والنزاهة داخل المجتمعات التي تخدمها. وعلاوة على ذلك، فإن حفظ السلام هو أكبر مساهم في تغير المناخ داخل منظومة الأمم المتحدة، ويلزم إحراز تقدم في الحد من تأثير المناخ، بسبل منها إدارة سلاسل الإمداد بكفاءة ومهنية واستدامة والقيام بعمليات شراء محلية تتسم بالكفاءة المناخية. وختاماً، وفي سعيها إلى تحسين المساءلة بشكل مستمر، قال إن المملكة المتحدة ترحب بتوصيات مجلس مراجعي

الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية وتتطلع إلى العمل لتبيُّن كيفية تنفيذها.

40 - **السيد لابوتين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يولي أهمية خاصة للجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية والجوانب الشاملة لأنشطة حفظ السلام، بما في ذلك الإدارة الفعالة لعمليات حفظ السلام، والتخطيط الدقيق للميزانيات، والاستخدام المبسط والمسؤول للموارد التي تخصصها الدول الأعضاء. وقد حققت اللجنة تقدماً كبيراً في ما يتعلق بالقرار المتعلق بالقضايا الشاملة في عام 2022، وسيكون من المستحسن مواصلة اتباع نهج عملي من خلال التركيز على تجديد الأحكام المتفق عليها في الدورة السابقة.

41 - وأضاف قوله إن الاتحاد الروسي يرى أن طلبات تحقيق وفورات إضافية ينبغي أن تركِّز على تعزيز الفعالية والكفاءة والمساءلة في عمليات حفظ السلام. ومن المهم منع التخفيضات التي قد تقوض تنفيذ الولايات التي يسندها مجلس الأمن، ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار خصوصيات كل بعثة عند اتخاذ قرار بشأن الاعتمادات.

42 - وفي ما يتعلق بمشروع القرار المتعلق بالاستثمار في حفظ السلام، وكما ورد في تقرير الأمين العام عن عمل صندوق بناء السلام في عام 2022 (A/77/756)، قال إنه مع أن تركيز أنشطة الصندوق كان ذا طابع استباقي، فإن نفقات حفظ السلام يمكن التنبؤ بها والتخطيط لها مسبقاً. وفي عام 2022، وافق الصندوق على تقديم مساعدة فنية بمبلغ قياسي قدره 231,5 مليون دولار، أُنفق منها 28 مليون دولار على تنفيذ البرامج العابرة للحدود، و 75,5 مليون دولار على دعم العمليات الانتقالية، و 86 مليون دولار على النهوض بحقوق وفرص النساء والشباب. ووفقاً للتقرير، سيؤمِّن الصندوق، للسنة السادسة على التوالي، أموالا كبيرة للنهوض بالتكافؤ بين الجنسين، وهو بذلك يتجاوز بالفعل هدفه الداخلي بنسبة 17 في المائة، ليصل إلى 47 في المائة. وينبغي ألا يواجه الصندوق أي صعوبة في التنبؤ والتخطيط للنفقات التي تُطلب لها اشتراكات مقررة، ويجب أن تؤخذ مقترحات وملاحظات كل وفد في الاعتبار عند صياغة أي قرار متوازن.

43 - وواصل بالقول إن من المهم ضمان المساءلة والرقابة والشفافية المناسبة من جانب اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وهيئات الرقابة في ما يتعلق بالموافقة على الموارد وصرفها، وكذلك امتثال الأمانة العامة الصارم لإجراءات الميزانية في ما يخص استخدام الاشتراكات المقررة من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة.

44 - **السيد ياماناكا** (اليابان): أشاد بتفاني الجنود النظاميين والموظفين المدنيين العاملين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبتضحياتهم في سبيل السلام، وقال إن بلده يظل مؤيداً قوياً لتلك العمليات التي تؤدي دوراً هاماً في السلم والأمن الدوليين. وستشارك اليابان بشكل بنّاء في مداولات الميزانية من أجل ضمان حصول البعثات على التمويل الكافي لتمكينها من تنفيذ ولاياتها بالكامل. ومع ذلك، فإن هذا النهج يجب أن يقترن بالاستخدام الفعال والكفء للموارد، ولذلك ستركز اليابان على المساءلة وتأثير العمليات وأداء كل بعثة.

45 - وأوضح أن اليابان ترحب باتخاذ القرار المتعلق بالمسائل الشاملة في عام 2022، وترى أن إحدى مسؤوليات الدول الأعضاء هي تقديم التوجيه لعمليات حفظ السلام بشأن مجموعة واسعة من السياسات الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وفي الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، سيشارك وفد بلده في جميع المناقشات بطريقة إيجابية وبناءة من أجل دفع المناقشات بشأن بنود جدول الأعمال المعقدة مثل إغلاق البعثات، والاستثمار في مجالي الوقاية وبناء السلام، وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

46 - **السيد دابوتا** (بوتسوانا): قال إن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة سيتيح للجمعية العامة الفرصة للنظر بعناية في ميزانية حفظ السلام التي اقترحها الأمين العام ودراسة المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالقواعد والأنظمة واللوائح والتوظيف في بعثات حفظ السلام. ومما يثير اهتمام وفد بلده بشكل خاص القضايا الشاملة، ومن بينها التدابير الرامية إلى ضمان سلامة ورفاه جنود حفظ السلام والمدنيين، ومسائل المشتريات، بما في ذلك في سياق قرارات الجمعية العامة.

47 - وأضاف قوله إن العدد المتزايد من الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ، ومن الضروري فهم كيفية تأثير ذلك على عمل اللجنة. ومن الضروري أيضاً دراسة دور الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية في عمليات حفظ السلام، توقُّعاً للحصول على معلومات مستكملة بشأن الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة لكي تعمّق الأمم المتحدة سبل تعاونها وتنسيقها مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية. وقال إن وفد بلده يرغب في الحصول على تقييم لأثر الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر على تنفيذ ولايات البعثات، وهما مبادرتان حظيتا بالترحيب منذ فترة طويلة للمساعدة على إنقاذ الأرواح ومساعدة المنظمات على كسب ثقة السكان المحليين، وبالتالي دعم الجهود المبذولة لمنع وحل النزاعات. وقال إن بوتسوانا سترحب بإجراء المزيد من المناقشات بشأن المبادرات،

بالإضافة إلى استكشاف الفرص المتاحة لزيادة توسيع الميزانية المخصصة لها.

48 - **السيد يي** مِنهونغ (جمهورية كوريا): قال إن بلده كان مؤيداً ثابتاً لدور المنظمة في حماية وتعزيز السلم والأمن العالميين. ومنذ استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام في سيول في كانون الأول/ديسمبر 2021، كثفت حكومة بلده جهودها لتحسين عمليات السلام. وخلال الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، سيشارك وفد بلده بشكل بنّاء في المداولات بشأن الميزانية لضمان تمويل عمليات السلام بطريقة مناسبة ومستدامة حتى تتمكن من تنفيذ ولاياتها ومواصلة تعزيز جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. وسيقوم وفد بلده أيضاً باستعراض مقترح الميزانية عن كثب لضمان الكفاءة والمساءلة عن الميزانية في تمويل عمليات حفظ السلام.

49 - وأضاف قوله إن جمهورية كوريا تولي أهمية كبرى للقضايا الشاملة المتعلقة بعمليات السلام، وتؤيد بشكل وثيق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والمبادرة المعزَّزة للعمل من أجل حفظ السلام، وتركز في الوقت ذاته بشكل خاص على تعزيز المساءلة عن الأداء، والابتكار الرقمي، وخطة المرأة والسلام والأمن، من بين أولويات أخرى. ويتطلع وفد بلده إلى مناقشة الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية مثل الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، على أمل أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى نتيجة ملموسة وتقديم التوجيهات التي تشتد الحاجة إليها إلى الأمانة العامة والبعثات. وجمهورية كوريا، باعتبارها من البلدان المساهمة الطوعية الرئيسية، تؤيد بقوة جهود بناء السلام وتؤمن إيماناً راسخاً بأن استمرارية السلام المستدام هي وحدها القادرة على ضمان السلام الدائم.

50 - **السيد ماتشادو** (أوروغواي): قال إن حكومة بلده مقتنعة بأهمية عمليات حفظ السلام في تعزيز السلم والأمن العالميين. وقد كانت أوروغواي على مر التاريخ أحد البلدان المساهمة الرئيسية بوحدات حفظ السلام، لا سيما مقارنة بحجم سكانها، وهي ملتزمة بتقديم الدعم المستمر. وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد جنود أوروغواي أكثر من 1 000 جندي في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بالإضافة إلى أفراد شرطة وخبراء في بعثات أخرى. وباعتبار أوروغواي بلداً مساهماً بقوات عسكرية وقوات شرطة، فإنها تحث جميع الدول الأعضاء على ضمان التمويل الكافي الذي يمكِّن عمليات حفظ السلام من الحصول على الموارد اللازمة لإنجاز ولاياتها بفعالية في ظروف عملياتية معقدة. فنقص الموارد لا يؤثِّر على ولايات البعثات فحسب، بل يؤثر أيضاً على قدرتها على التصدي للأخطار الأمنية المستمرة، التي يمكن أن تعرِّض للخطر السلامة الجسدية لأحد أثمن موارد الأمم المتحدة: أي موظفوها في الميدان.

51 - وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء الزيادة الحاصلة في تكاليف التشغيل بسبب عوامل خارجية، ولا سيما عمليات التضخم مثل ارتفاع أسعار الوقود وتكاليف استئجار الطائرات وتشغيلها. ويتمثل دور اللجنة في ضمان أن تمكِّن الميزانيات المعتمدة البعثات من تغطية الزيادات دون أن يؤثر ذلك على قدرتها على الوفاء بولاياتها.

52 - وأضاف قوله إنه ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد توصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات، بما فيها التحديث المقترح لمعدلات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، التي من شأنها أن تعكس بشكل أكثر دقة التكاليف المرتبطة بهذه المعدات والصيانة، لأن هذه الموارد موارد حاسمة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية.

53 - ونظراً لأهمية أنشطة بناء السلام، لا سيما في سياق البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية، قال إن اللجنة ستتناول مرة أخرى موضوع تمويل صندوق بناء السلام، بناء على الطلب الذي تقدم به الأمين العام في آذار/مارس 2022. وستواصل أوروغواي العمل بشكل بنّاء لضمان أن تمكِّن الموارد المخصصة الصندوق من الاستجابة بشكل مناسب للطلبات الحالية. وأمام اللجنة مهمة دقيقة تتمثل في معالجة هذه المسألة، نظراً للصعوبات المالية التي تواجهها بعض الوفود في إدراج موارد إضافية في سياق انخفاض معدلات النمو العالمي وارتفاع معدلات التضخم. وثمة مسؤوليات مختلفة في ما يتعلق بخطة السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن تنعكس في الحسابات المستخدمة لتحديد المساهمات المقدَّمة إلى الصندوق. وكما هو الحال بالنسبة للبعثات السياسية الخاصة، ينبغي تحديد هذه المساهمات وفقاً لجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام.

54 - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أنه سيتم إدخال تعديلات عليه عند الضرورة أثناء الدورة.

55 - *وقد تقرر ذلك.*

البند 135 من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات *(تابع)* (A/77/5 (Vol. II) و A/77/766 و A/77/802)

56 - **السيد هو** شْـويِون (رئيس اللجنة المعنية بعمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات): قدم التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/77/5 (Vol. II))، فقال إن المجلس أصدر رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية التي تعرِض بأمانة، من جميع الجوانب الجوهرية، الوضع المالي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في 30 حزيران/يونيه 2022، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

57 - وقال إن من بين التوصيات الـ 41 غير المنفَّذة المتبقية من تقارير المجلس السابقة، نُفذت 19 توصية، ويجري تنفيذ 21 توصية، في حين تجاوزت الأحداث توصية واحدة. وقد قدم المجلس في تقريره الحالي (A/77/5 (Vol. II)) 20 توصية جديدة: 8 بشأن إدارة المخاطر، و 8 بشأن الميزانية والشؤون المالية، و 4 بشأن إدارة سلاسل الإمداد.

58 - وأضاف قوله إن المجلس أولى اهتماماً خاصاً لمراجعة حسابات إدارة المخاطر في الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام. وقد قبلت الإدارة جميع توصيات المجلس المتعلقة بإدارة المخاطر، وكانت ثلاث منها حاسمة بشكل خاص لضمان إدارة أكثر رشداً للمخاطر. أولا، أوصى المجلس بأن توفر الإدارة العناصر الملائمة اللازمة لتحفيز إجراء نقاش استراتيجي على مستوى الهيئات التشريعية، وذلك بغية بناء أساس سليم وعملي وتوافقي أكبر يستند إليه الإقدام على تجشم المخاطر في عمليات حفظ السلام. وثانياً، يتعين على الإدارة توضيح أدوار خطي الدفاع الأول والثاني في إدارة المخاطر، واتخاذ خطوات ملموسة لزيادة تمكينهما ومشاركتهما والمساءلة عليهما. وثالثاً، ينبغي للإدارة أن تجري استعراضاً شاملا لجميع متطلبات المساءلة الحالية، بغية تبسيط ترشيد وتحسين ربط إدارة المخاطر بالأطر الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية والبرمجة الاستراتيجية والميزنة والأداء.

59 - وفي ما يتعلق بالميزانية والمالية، قال إن المجلس أشار إلى المشاكل المتعلقة بتنفيذ آلية الاقتراض الداخلي بين البعثات، والفائض المتراكم في صندوق عمليات حفظ السلام لاسترداد التكاليف، والخصوم المتعلقة ببعثتين لحفظ السلام أُغلقتا في عقد الستينات من القرن الماضي، والتسوية بين المحاسبة العامة والمحاسبة المتعلقة بالميزانية استناداً إلى البيان الخامس من البيانات المالية، وتقييم الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

60 - وفي ما يتعلق بإدارة سلاسل الإمداد، قال إن المجلس نظر في جودة تخطيط الموارد والطلب، وتنفيذ مبادرة إدارة الفئات التي أُطلقت في عام 2019.

61 - وأردف قائلا إن المجلس تقدم أيضاً بعدد من الملاحظات الأخرى المتعلقة بمراجعة الحسابات، من ضمنها ما يتعلق بضرورة إيجاد حل تمويلي مستدام لشراء مركبة جديدة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وتحسين إدارة الأدوية واللوازم الطبية في بعثات حفظ السلام.

62 - **السيدة كوستا** (مديرة شعبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/766)، فقالت إن الإدارة قدمت، في الفرع الثاني من التقرير، تعليقات إضافية غير تلك الواردة بالفعل في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/77/5 (Vol. II)) استجابة لتوصيات المجلس، حيثما اقتضت الضرورة ذلك. وقد أخذ الأمين العام في الاعتبار في تقريره (A/77/766) طلبات الجمعية العامة الواردة في قرارها 235/76 باء بأن يكفل التنفيذ الكامل لتوصيات المجلس وتوصيات اللجنة الاستشارية ذات الصلة بشأن مسائل الإدارة والميزانية في الوقت المناسب، وأن يشير إلى الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ توصيات المجلس، بما في ذلك معلومات عن الأولويات لتنفيذها وحالة المكاتب المسؤولة عن ذلك. وقد قُدمت تلك المعلومات بالنسبة للتوصيات الجديدة الواردة في التقرير الحالي للمجلس (A/77/5 (Vol. II)) وكذلك للتوصيات التي لم تنفَّذ بعدُ المتبقية من الفترات المالية السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أخذ الأمين العام في الاعتبار في تقريره (A/77/766) طلب الجمعية العامة، الوارد أيضاً في قرارها 235/76 باء، بأن يقدم شرحاً وافياً لحالات التأخر في تنفيذ جميع توصيات المجلس التي لم تنفَّذ بعدُ، والأسباب الجذرية للمشاكل المتكررة والتدابير التي يتعين اتخاذها.

63 - وأشارت إلى أن المجلس أولى في تقريره (A/77/5 (Vol. II)) اهتماماً خاصاً لإدارة المخاطر المؤسسية في عمليات حفظ السلام، منوِّهة إلى عدد من التطورات الإيجابية. فقد أسفر هذا العمل عن ست

نتائج من نتائج مراجعة الحسابات وثماني توصيات قبلتها الإدارة. ومع ذلك، وبما أن بعض توصيات المجلس لها آثار في الموارد، فإن تخصيص الأولويات في ما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة أمرٌ سيُحسم فيه على أساس الموارد المتاحة.

64 - وقالت إن من بين التوصيات الـ 265 التي قدَّمها المجلس خلال الفترات المالية الست السابقة حتى 30 حزيران/يونيه 2021، نفِّذت نسبة 80 في المائة منها وتجاوزت الأحداث نسبة 12 في المائة منها. وقدم المجلس، في المرفق الثاني لتقريره (A/77/5 (Vol. II))، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات الـ 41 الصادرة خلال الفترات المالية الست السابقة. ومن بينها، نفِّذت 19 (46 في المائة)، وكانت 21 (51 في المائة) قيد التنفيذ، في حين تجاوزت الأحداث توصية واحدة (2 في المائة). ومن بين التوصيات الـ 21 الجاري تنفيذها، طلبت الإدارة إغلاق 6 توصيات. وإلى غاية شباط/فبراير 2023، كانت التوصيات الـ 15 المتبقية لا تزال قيد التنفيذ. وقد أُدرجت معلومات مفصلة عن تلك التوصيات الـ 21 في الفرع الثالث من تقرير الأمين العام (A/77/766).

65 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/77/802)، وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التركيز على إدارة المخاطر في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/77/5 (Vol. II)) وترى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتنفيذ الفعلي للسياسة الحالية المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر، التي لم تبلغ مرحلة النضج بعدُ.

66 - وأضاف قوله إن اللجنة الاستشارية أشارت إلى أن الجمعية العامة، عملا بالقرار 257/66، مسؤولةٌ عن تحديد درجة تحمل المخاطر التي تواجهها المنظمة. وينطوي مستوى تجشم المخاطر في عمليات حفظ السلام على قرارات استراتيجية تتخذها مجالس الإدارة، بسبل منها تحديد ولايات البعثات ودرجة تحمل المخاطر التي تواجهها المنظمة، وكذلك القرارات التكتيكية المتخذة على مستوى البعثات، والرهينة بالظروف المتغيرة، التي تسترشد بالمبادئ والسياسات والعمليات القائمة، على النحو المتبع حالياً.

67 - وأعقب كلامه بالقول إن اللجنة الاستشارية تتفق مع توصية المجلس بتوضيح دوريْ خطي الدفاع الأول والثاني في إدارة المخاطر وإضفاء الطابع الرسمي على مشاركة إدارة عمليات السلام في خط الدفاع الثاني.

68 - وفي ما يتعلق بتوصية المجلس بإنشاء وظيفة كبير موظفي المخاطر في كل بعثة لحفظ السلام في حدود الموارد المتاحة، قال إن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن مسؤوليات كبار مسؤولي إدارة المخاطر ستُعرَّف وتحدَّد بوضوح وأن المسؤولين المعنيين بالمخاطر سيكفلون مهمة الرقابة. وقال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع توصيات المجلس المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية.

69 - واستطرد بالقول إن التقارير السنوية للمجلس تشكل ركيزة أساسية لإطار الرقابة في المنظمة. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المجلس سيواصل ضمان الشفافية والمساءلة في المسائل الإدارية والمالية في عمليات حفظ السلام.

70 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلّم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إنّ المجموعة تسلّم بدور الرقابة الخارجية الذي يضطلع به مجلس مراجعي الحسابات، وتُقدّر الجودة العالية لعمله الذي يسهم في كفالة الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية وللنظامين الأساسي والإداري للموظفين وسائر سياسات الأمم المتحدة، ويُحسّن بالتالي إدارة عمليات حفظ السلام وكفاءتها وفعاليتها.

71 - وأعرب عن قلق المجموعة إزاء التأخير في تنفيذ بعض التوصيات التي قدّمها المجلس في تقريره الحالي وفي تقاريره السابقة. فمعدل تنفيذ توصيات المجلس انخفض من 60 في المائة في الفترة 2021/2020 إلى 46 في المائة في الفترة 2022/2021. وهناك تسع توصيات قيد التنفيذ منذ أكثر من ثلاث سنوات. لذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تكثف من جهودها لتنفيذ توصيات المجلس بغية تحسين الشفافية والكفاءة وتعزيز سلاسة سير العمليات. وينبغي لجميع الكيانات أن تنفذ على سبيل الأولوية التوصيات المقبولة. كما ينبغي للأمين العام أن ينشئ آليات قوية للمساءلة عن حالات التأخير غير المبرر في التنفيذ، وأن يقدم تفسيرا وافيا للأسباب الجذرية من وراء المسائل المتكررة، ويحدد التدابير التي يتعين اتخاذها.

72 - وتابع المتكلم قائلا إنّ المجموعة تلاحظ أن المجلس قدّم، في تقريره الحالي (A/77/5 (Vol. II)) ، توصيات مماثلة للتوصيات الواردة في التقارير السابقة أو على صلة بها، وحدّد أهدافا جديدة تتعلق بعمليات حفظ السلام. كما أبرز المجلس أوجه قصور كبيرة، مثل أوجه القصور في فحص جودة البيانات المدخلة في أداة تخطيط سلسلة الإمداد الرقمية وفي مؤشرات الأداء الرئيسية لتخطيط الطلب. وتتطلع المجموعة إلى دراسة الإجراءات التصحيحية التي ستتخذها الأمانة لأجل تدارك أوجه القصور هذه.

73 - وأفاد بأنّ المجموعة تشعر بالقلق لأن نسبة النقدية المتاحة لعمليات حفظ السلام لم تتجاوز 0,48 في عام 2022، وذلك مرده بالأساس إلى عدم دفع الاشتراكات المقررة، وهي تدعو جميع الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. ولا بد من زيادة التركيز على التوعية بالغش ومنعه في بعثات حفظ السلام. وتتطلع المجموعة إلى تلقي مزيد من المعلومات عن هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

74 - وأوضح السيد دي لا كونسبسيون أنّ المجموعة ستجري استعراضا دقيقا للتقارير والبيانات المالية المعروضة على اللجنة، وذلك من أجل الوقوف على الشواغل المحتملة أو المسائل النُّظمية؛ وهي ستستفيد من النتائج الواردة في هذه التقارير خلال المشاورات المقبلة، ولا سيما فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتوضيحها ضمن نظام المساءلة وآليات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة، وبتفويض السلطة، ونظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد؛ والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأصول والمشتريات.

75 - وتابع قائلا إنّ المجموعة تطلب من الأمانة العامة أن توضح كيف وصل الفائض المتراكم في صندوق استرداد تكاليف حفظ السلام إلى 115 مليون دولار في 30 حزيران/يونيه 2022. وأفاد بأنّها تقر بالحاجة إلى احتياطي مالي، لكنها تتساءل عن الغرض من الاحتفاظ بهذا المستوى المرتفع من الفائض المتراكم. وهي تلاحظ أيضا أن المجلس قد حدد، في تقريره السابق (A/77/5 (Vol. I))، فائضا بمبلغ يفوق 400 مليون دولار ضمن صندوق استرداد التكاليف، وتود أن تفهم كيفية تراكم هذا الفائض الكبير.

البند 151 من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/C.5/77/29 و A/C.5/77/30)

76 - **الرئيس:** وجّه انتباه اللجنة إلى مذكرة الأمين العام عن المستويات المقترحة لميزانيات عمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/C.5/77/29)، وإلى مذكرة الأمين العام عن الموارد المعتمدة لعمليات حفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/C.5/77/30).

المسائل الشاملة ((A/77/278 (Part II) و A/77/736 و A/77/747 و A/77/748 و A/77/757 و A/77/816 و A/77/831 و A/77/832)

77 - **السيد كهاري** (وكيل الأمين العام للدعم العملياتي): عرض تقرير الأمين العام عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء (A/77/757)، فقال إن نظام المعدات المملوكة للوحدات قد اعتمدته الجمعية العامة في قرارها 222/50 من أجل تبسيط آلية سداد التكاليف للبلدان التي تقدم المعدات وخدمات الدعم بالاكتفاء الذاتي لفائدة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة داخل البعثات الميدانية. ويستعرض الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات معدلات السداد والإجراءات والمعايير المرتبطة بها كل ثلاث سنوات، ويقدم توصياته إلى الجمعية العامة. ثم تظهر هذه التوصيات، بمجرد الموافقة عليها، في دليل المعدات المملوكة للطوارئ.

78 - وتابع السيد كهاري قائلا إنّ الفريق العامل عقد اجتماعا تنظيميا لما قبل الدورة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لانتخاب المكتب وإقرار جدول الأعمال. ثم اجتمع مرة أخرى في كانون الثاني/يناير 2023، بحضور ما يقرب من 275 مندوبا من حوالي 75 بلدا لمناقشة 118 من ورقات المسائل التي أعدتها الدول الأعضاء والأمانة، ولمناقشة بيانات التكاليف الوطنية المقدمة من 34 دولة. وقد أتاحت المشاركة البناءة للدول الأعضاء اعتماد 57 مقترحا بتوافق الآراء و 62 توصية قابلة للتنفيذ.

79 - وقال إنّ الدول الأعضاء قد وافقت على الزيادة بنسبة 1,57 في المائة في معدلات سداد تكاليف عقود الإيجار الشاملة للخدمات الخاصة بالمعدات الرئيسية وبالاكتفاء الذاتي، وهو ما سيؤدي، رهنا بموافقة الجمعية العامة، إلى زيادة سنوية تُقدَّر بمبلغ 13,610 مليون دولار، استنادا إلى بارامترات الميزانية الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات في الفترة 2023/2022. واعتبر أنّ التوصيات - التي تدعو إلى استحداث منهجية تصنيف جديدة لناقلات الجنود المدرعة على أساس القدرة لا القيمة؛ وإلى العمل بمعدات رئيسية جديدة من قبيل المركبات الصالحة لجميع أنواع الأراضي، ومركبات شرطة مكافحة الشغب، والمركبات المحصنة ضدّ الألغام والكمائن، ومعدات النشر المؤقت؛ وإلى إدخال تغييرات على السياسات المتعلقة بسداد تكاليف الذخيرة ونقلها من أجل الإدارة الفعالة وتحسين السلامة - من شأنها أن تساعد على تحقيق أهداف الفريق العامل، وعلى التأكد

من حصول عمليات حفظ السلام على الوسائل اللازمة لإنجاز الولايات الموكلة إليها.

80 - **السيد ساوندرز** (المنسق الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين): عرض تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/77/748)، فقال إن التقرير يتضمن، عملا بقرار الجمعية العامة 278/71 والقرارات اللاحقة، معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز التصدي على نطاق المنظومة للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمين العام ذات المحاور الأربعة الهادفة إلى إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم، ووضع حد للإفلات من العقاب من خلال تعزيز الإبلاغ والتحقيقات، والتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين، وتحسين التواصل الاستراتيجي لتشجيع التثقيف والشفافية. ويقدم التقرير أيضا عرضا موجزا للجهود التي تبذلها المنظمة من أجل القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم، وهو يحدد الصعوبات والمجالات التي تتطلب مزيدا من الاهتمام. وهناك وثيقة منفصلة تتضمن إحصاءات ومعلومات عامة عن الادعاءات التي تقول بتورط أفراد من الأمم المتحدة في حالات استغلال وانتهاك جنسيين.

81 - وعلى الرغم من التقدم الواضح، تواصل الإبلاغ في عام 2022 عن ادعاءات بحدوث حالات استغلال واعتداء جنسيين شملت جميع فئات موظفي الأمم المتحدة، وذلك نتيجة لسوء السلوك المتجذر في إساءة استخدام السلطة، وعدم المساواة بين الجنسين، والعنف، والممارسات الضارة الراسخة، وحالات الضعف الناجمة عن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية. وأوضح المتكلم أنّ آثار الحروب والصدمات المناخية والأمراض على السكان في المناطق التي تعمل فيها الأمم المتحدة تزيد من خطر حدوث هذا السلوك، بما في ذلك نتيجة للتفاعل عن قرب بين موظفي المنظمة والسكان الذين يعيشون في أوضاع هشة. ورغم أن غالبية موظفي الأمم المتحدة يتمسكون بمعايير المنظمة، فإن حوادث سوء السلوك كثيرا ما تنتقص من جهودهم حين يعملون في ظروف قاسية وخطيرة. ومع ذلك، لا بد من توقع حدوث سوء السلوك، وما يصاحبه من تكاليف الوقاية والاستجابة، ومن تكاليف دعم الضحايا.

82 - وأفاد السيّد ساوندرز بأنّ الأمين العام قد طلب إليه تكثيف العمل على نطاق المنظومة لأجل تعزيز تنفيذ استراتيجية منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبغية تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتنفيذيين، ودراسة كيفية تبسيط الموارد والحد من الازدواجية، والتركيز على تنفيذ البرامج على الصعيد القطري، مع العمل في الوقت نفسه على مواصلة تحسين الشفافية وتعزيز الشراكات الداخلية والخارجية.

83 - وبالرغم من الإنجازات الكثيرة التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من العمل لأجل بلوغ أمور من بينها على سبيل المثال ضمان التنفيذ الفعال للتدابير على الصعيد القطري، والعمل بشكل متناغم ومتسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الشريكة، وتعزيز التدخلات الرامية إلى تحسين الشفافية والمساءلة والدعم المقدم للضحايا. وفي الختام، أفاد المتكلم بأنّ القضاء على سوء السلوك الجنسي من المنظمة مسؤوليةٌ أساسية تقع على عاتق كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة، وجزءٌ لا يتجزأ من عمل هذه الكيانات.

84 - **السيدة كوهن** (مديرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام): عرضت تقرير الأمين العام الذي يتضمن موجز نتائج وتوصيات الاستعراض المستقل لنموذج التنفيذ الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (A/77/747)، فقالت إن الاستعراض أجرته شركة استشارية خارجية تولت، على ضوء النهج البديلة لإنجاز الولايات، تقييم مدى فعالية تكلفة التعاون الحالي بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأوصت بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام.

85 - وأوضحت المتكلمة أنّ الاستعراض أبرز الجوانب الإيجابية للشكل الحالي للتعاون، بما في ذلك سرعة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومرونته وقدرته على الاستجابة فيما يتعلق بتوفير الخبرة واستقدام الموظفين وشراء الخدمات والمعدات المتخصصة. أما المجالات القابلة للتحسين فهي تتعلق بهيكل رسوم المكتب، وانعدام المنافسة وغياب القدرات لدى الأمانة العامة، الأمر الذي يفضي بالمكتب إلى أن يتولى بحكم الواقع المهام الأساسية لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك المهام المتصلة بتصميم البرامج ووضع الميزانية. وقالت إن التحليل يتطرق إلى ثلاثة نماذج للتنفيذ هي: تعزيز التعاون بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ والتنفيذ المباشر من جانب الأمانة العامة؛ وتوخي نموذج مصمم خصيصا تقوم في إطار دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام

بتحديد أفضل النُّهج لتنفيذ برامجها وفق السياق (أي تنفيذها من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أو الأمانة العامة أو مع الشركاء المنفذين الآخرين). ووفقا للاستعراض، فإن نماذج التنفيذ الثلاثة كلها، بما فيها نموذج الإبقاء على الوضع الراهن، تتطلب أن يكون لدى الدائرة والأمانة العامة القدر الكافي من القيادة والخبرة لأجل تولي المسؤولية بالكامل عن مهام تصميم البرامج ورصدها والإبلاغ عنها، وذلك بغية تحقيق أقصى قدر من الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة، وضمان الإدارة الخاضعة للمساءلة والشفافية.

86 - وأفادت السيدة كوهن بأنّ الأمانة العامة تتفق مع توصيات الاستعراض الثلاث المتمثلة في: تزويد دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والأمانة العامة بالموارد الكافية للاضطلاع بمهام تصميم البرامج ورصدها والإبلاغ عنها؛ وتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة والفعالية والحوكمة الرشيدة للتعاون الحالي بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بغية الاستمرار في تنفيذ البرامج المنقذة للأرواح؛ واتباع نهج حذر ومرحلي لكل برنامج على حدة من أجل ضبط نموذج التنفيذ المناسب لكل سياق والتوصل بذلك إلى إحداث نقلة في البرامج.

87 - وفي الختام، ذكرت المتكلمة أن الأمين العام قد دعا الجمعية العامة إلى أن تحيط علما بهذا التقرير. وأفادت بأنّ الأمانة العامة تعتزم، في ضوء التعليقات الواردة من الدول الأعضاء، العمل في حدود الموارد المتاحة لتنفيذ التوصيات، وبأنّ أي احتياجات في الميزانية سوف تقدَّم ضمن سياق المقترحات المتعلقة ببعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

88 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن موجز نتائج وتوصيات الاستعراض المستقل لنموذج التنفيذ الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (A/77/816)، فقال إنّ اللجنة الاستشارية قد خلصت إلى أنّ النموذج ألف (التعاون المعزز) والنموذج باء (التنفيذ المباشر من جانب الأمانة العامة) ليسا أكثر الخيارات فعاليةً، وإلى أنّ التقرير لم يقدّم خطة واضحة ومحددة زمنيا للنموذج جيم (النهج المصمم خصيصا). ولذلك، توصي اللجنة الاستشارية بتزويد الدورة التاسعة والسبعين بتقرير شامل ومستكمل يستكشف خيارات بديلة و/أو خيارات إضافية، بما في ذلك قيام البعثات لامركزيا بتنفيذ أنشطة إزالة الألغام، من خلال الوحدات العسكرية مثلا. وينبغي أن يتضمن التقرير المستكمل ما يلي: الإجراءات والموارد اللازمة لتعزيز قدرة دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالاستناد إلى استعراض ملاك الموظفين وتحليل عبء العمل لدى القدرات القائمة؛ وآليات استرداد التكاليف وإمكانية تقديم الخدمات الإدارية وخدمات الدعم الأخرى، بما في ذلك الشراء المباشر، من قبل جهات منها على سبيل المثال قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في بريندیزي ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي؛ وتحليل التكاليف والفوائد والتفاصيل الأخرى لاقتناء الأصول وإدارتها من قبل البعثات ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ومعلومات مرجعية، بما في ذلك تقديرات التكاليف وجداول زمنية واقعية لتنفيذ مختلف الخيارات؛ والدروس وأفضل الممارسات المستفادة من الكيانات الأخرى في الميدان. وينبغي أن يظهر التقرير أيضا مدى تعزيز آليات الحوكمة والرقابة.

89 - وعرض السيد بونغ تقرير اللجنة الاستشارية عن التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/77/831)، فقال إنّ اللجنة الاستشارية تقر بالجهود المبذولة من أجل تعزيز الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي تشجع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، على السعي إلى توضيح لأدوار بشكل أفضل وتعزيز أوجه التآزر بين الكيانات. وأوضح أنّ التقرير يتضمن أيضا ملاحظات بشأن إجمالي الزيادة المسجلة في عدد الادعاءات، والحاجة إلى موارد من الموظفين المتفرغين لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة، وإدارة المخاطر، وتوفير الخدمات للضحايا، والقيام بالتحقيقات في الوقت المناسب، وتنفيذ التدابير الفعالة في مجال المساءلة.

90 - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء (A/77/832)، فقال إنّ اللجنة الاستشارية تلاحظ النتيجة الإيجابية للتعاطي المبكر مع الدول الأعضاء، الذي أسهم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معدلات سداد تكاليف المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي، وهي توصي بالموافقة على توصيات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات لعام 2023.

91 - **السيدة نداي** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطته المتعلقة بعمليات السلام للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/77/278 (Part II))، فقالت إن التقرير يتضمن استعراضا عاما لأنشطة المكتب المتصلة بعمليات السلام، بما في ذلك جميع عمليات حفظ السلام والعمليات السياسية الخاصة وعمليات بناء

السلام وكيانات المقر التي تقدم الدعم المباشر لهذه العمليات، مثل إدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وإدارة الدعم العملياتي.

92 - وقالت إنّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد أصدر في عام 2022 ما مجموعه 156 تقريرا من التقارير الرقابية المتعلقة بعمليات السلام. وأفادت بأنّ تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم، الصادرة في هذا العام والبالغ عددها 68 تقريرا، قد تم نشرها على الموقع الشبكي للمكتب. وتنطوي هذه التقارير على 312 توصية قبل بها مديرو البرامج جميعا باستثناء اثنتين. وذكرت أنّ التوصيات لم يصنَّف أي منها على أنه بالغ الأهمية، وذلك لأنّ هذا التصنيف يشير، ضمن إطار نظام الإدارة المركزية للمخاطر، إلى التوصيات التي تعنى بالمخاطر التي تتطلب، بحكم أثرها المحتمل، اهتماما فوريا من الإدارة. وقد تم في المجموع غلق 194 توصية بعد تنفيذها. وأشارت المتكلمة إلى أن المكتب قد تعاون أيضا بشكل فعال مع الإدارة ومع الموظفين في الكيانات المشمولة بأنشطته الرقابية، وعمل بالتنسيق مع مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة من أجل تعزيز أوجه التآزر والكفاءة في أداء الولايات الموكلة بالهيئات الثلاث. وذكرت أنّ المكتب لم يشهد خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرض قيود غير مناسبة على نطاق عمله.

93 - ويسعى المكتب إلى تقديم توصيات ترمي إلى تحسين إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات داخل الكيانات التي تنفذ عمليات السلام وتدعمها. وهو قد أعطى الأولوية، ضمن خطة عمله لعام 2022، إلى ما يلي: تنفيذ إصلاحات لركائز المنظمة في مجال الإدارة، والسلام والأمن، والتنمية؛ وتعزيز ثقافة المنظمة؛ وإدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، بما في ذلك إدارة مخاطر الغش والفساد؛ وإدارة مرحلة الخفض التدريجي أو المرحلة الانتقالية للبعثات؛ وتعزيز نظام الحماية من الانتقام (لفائدة المبلغين عن المخالفات). وقد ركز المكتب أيضا على تعزيز المهام المركزية التي تسهل استمرارية تصريف الأعمال وتدعم عمليات السلام (خط الدفاع الثاني) في النهوض بولاياتها، وكذلك على تعزيز البرامج والاستراتيجيات الجامعة الخاصة بالمنظمة.

94 - وأضافت المتكلمة قائلة إن عملية تعزيز الإدارة المركزية للمخاطر، وتفويض السلطة، ونظم إدارة المعلومات في الأمانة العامة وكياناتها، التي تمت في السنوات الأخيرة، قد مكّنت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات من التركيز بفعالية أكبر على المجالات التي تنطوي على مستوى أعلى من المخاطر المتبقية وتحسين الامتثال للسياسات ومعايير الأداء من أجل تيسير تنفيذ الولايات. وقد أبلغت الشعبة عن تحقيق نتائج ضمن مجالات من قبيل الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 لتعزيز استمرارية تصريف الأعمال، والمشتريات وسلسلة التوريد، والعمليات الجوية، والسلوك والانضباط.

95 - وأفادت بأنّ شعبة التفتيش والتقييم ساعدت على تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج من خلال إعانة أربعة كيانات لحفظ السلام على تعزيز قدرتها على التقييم. وأجرت أيضا تقييما للمسائل المتعلقة بالشؤون السياسية داخل بعثات حفظ السلام، ولحالة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البعثات الميدانية، وبرامج سيادة القانون داخل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنجزت الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات للتقييم الذي أُجري في عام 2019 لشعبة الشؤون المدنية ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

96 - وفي عام 2022، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية 87 من تقارير التحقيق ومذكرات الإغلاق المتصلة بعمليات السلام، وتناول 30 في المائة من هذه التقارير والمذكرات ادعاءات تتعلق بالاحتيال، و 26 في المائة ادعاءات تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، و 27 في المائة ادعاءات تتعلق بالموظفين. ويبلغ متوسط الوقت الذي تقضيه شعبة التحقيقات في إكمال التحقيقات 10,2 أشهر، مقارنة بالمتوسط المسجل في عام 2021 وقدره 12,8 شهرا. وقد شرعت الشعبة في إجراء 366 تحقيقا جديدا، أي بزيادة تقارب 20 في المائة مقارنة بعام 2021.

97 - **السيد تور دي لا كونسبسيون** (كوبا): تكلّم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن بعثات حفظ السلام لا تزال بمثابة واحدة من أكثر الأدوات المتعددة الأطراف فعالية في منع نشوب النزاعات أو تكرارها. غير أن هذه البعثات كثيرا ما تعمل بموارد محدودة وتواجه تحديات، منها الولايات الواسعة النطاق والبيئات السياسية والأمنية المعقدة والتهديدات الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة، فيما تظلّ التهديدات عبر الوطنية تُعرض الاستقرارَ داخل بعض البلدان المضيفة للخطر. وتعتقد المجموعة أن المساءلة والشفافية يكتسيان أهمية قصوى بالنسبة لجميع أنشطة المنظمة، ويتطلبان التقييم والتحسين باستمرار.

98 - وأعرب عن التزام المجموعة الراسخ بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وقال إنها تدعو إلى المزيد

من الجهود لكي لا تظلّ المنظمة صامتة أو مكتوفة الأيدي إزاء الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها، ولكي يتم توفير الحماية والدعم للضحايا وفق نهج يضعهم في صميم الاهتمام. وهي تتطلع إلى النظر في التقدم المحرز نحو الأخذ بنهج شامل للمنظومة، وقائم على مزيد التوحيد، إزاء هذه المسألة، وتدعو الأمين العام، بوصفه رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الحرص على تضافر الجهود وعلى الضبط الواضح لأدوار كل كيان معني، بما في ذلك دور المنسق الخاص ضمن الهيكل العام لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك من أجل تجنب ازدواجية المهام وتبسيط التنسيق ومواءمة تنفيذ الاستراتيجية. وستبحث المجموعة أيضا الجهود المبذولة لتعزيز المساءلة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأفاد المتكلم بضرورة أن يقدم الأمين العام، في تقريره المقبل، لمحة عامة عن الموارد المكرسة على نطاق المنظومة لمسألة منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بغية تحقيق الحد الأمثل من الترتيبات الإدارية والمالية لأجل التنفيذ المستمر والمنسق للاستراتيجية. وينبغي أن يتضمن التقرير أيضا معلومات مستكملة عن التحديات الإضافية، مثل الاتفاق على تبادل المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة عن الادعاءات، ووضع أداة تتبع على نطاق المنظومة لرصد تقديم بالمساعدة والحماية للضحايا، وتهيئة بيئة آمنة للإبلاغ عن الحالات.

99 - وفيما يتعلق الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات إلى الدول الأعضاء، قال إنّ المجموعة تلاحظ النتائج الرئيسية لمداولات الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات في عام 2023، وهي تتطلع إلى مناقشة الجوانب المتعلقة مثلا باستحداث منهجية تصنيف جديدة لناقلات الأفراد المدرعة، وإدراج معدات رئيسية جديدة، وإدخال تغييرات على سياسات الذخيرة، وتعزيز أحكام الإدارة البيئية، وتوسيع فئات المعدات المتقادمة التي تنطبق عليها شروط التناوب على نفقة الأمم المتحدة، وتحسين الجداول الزمنية للنشر، وإدراج أخصائيين في مجال الصحة العقلية ضمن المرافق الطبية، وإدخال تحديثات وتغييرات على دليل المعدات المملوكة للوحدات. وأكد المتكلم على ضرورة أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات إضافية عن الفوائد الكمية والنوعية المتصلة بتوصيات الفريق العامل.

100 - وتابع قائلا إنّ أنشطة إزالة الألغام يجب أن تتمّ بأكثر الطرق الممكنة كفاءةً وفعاليةً، مع الاستفادة من القدرات القائمة. فبالإضافة إلى الاستعراض الذي أُجري في عام 2022 لمساوئ نموذج التنفيذ الذي تعتمده حاليا دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات عن فعالية تكلفة الشراكة الحالية بين دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وعن النهج البديلة لتنفيذ الولايات، والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية الدولية أو الكيانات التجارية، وذلك بغية ضبط أكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة في تقديم خدمات الإجراءات المتعلقة بالألغام.

101 - وذكر في الختام أنّ المجموعة تلاحظ أنّ عدد التوصيات المتعلقة بعمليات السلام، التي وضعها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022، والتي أُغلقت في العام نفسه، كان أقل من العدد المسجل في عام 2021.

102 - **السيد إينوموهيشا** (أوغندا): تكلّم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنّ المجموعة ممتنة لجميع الأفراد النظاميين والمدنيين الذين خدموا الأمم المتحدة، وأيضا للعاملين في المقر الداعمين للعمل الميداني الذي يقوم به حفظة السلام، ومن هؤلاء من قضى نحبه في سبيل إحلال السلام وبسط الأمن في العالم.

103 - وأفاد بأن الأمم المتحدة ستقدم في الفترة 2024/2023 الدعم إلى 11 من عمليات حفظ السلام العاملة وذلك بمبلغ 6,812 مليار دولار، وبزيادة قدرها 359,5 مليون دولار عن الموارد المعتمدة للفترة 2023/2022، وزيادة قدرها 366,8 دولارا عن الموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. وتعزى الزيادة أساسا إلى ارتفاع تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، والتكاليف التشغيلية التي تتصل أساسا بالعمليات الجوية، والمرافق والهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل البري، بما في ذلك الوقود والتضخم. وبما أنّ 7 من بعثات حفظ السلام الـ 11 موجودة في أفريقيا، وتتميز ببيئات تشغيلية مختلفة، فإنّ المجموعة تؤيد الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة من أجل زيادة التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ ولايات البعثات.

104 - وتابع السيد إينوموهيشا قائلا إنّ المجموعة تُعلّق أهمية كبيرة على توفير التمويل الكافي للبعثات، وتشدد على أن الولايات الفريدة والمعقدة الموكلة إلى هذه البعثات تتطلب اتباع نهج خاص بكل بعثة على حدة عند النظر في الاحتياجات من الموارد، وترى أنّ هذه الممارسة هي الممارسة المنطقية الوحيدة في تناول الميزانية. وأوضح أنّ الأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر يؤديان أيضا دورا هاما في دعم تنفيذ الولايات وفي بناء الثقة، وأنّ جميع المشاريع المقررة

ينبغي أن تُنفَّذ في وقتها بطريقة مسؤولة وخاضعة للمساءلة. وأفاد بأنّ المشاريع السريعة الأثر تستطيع، إذا ما نُفّذت بفعالية وتأثير، أن تساعد في التصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة التي واجهتها بعض البعثات. وتشجع المجموعة على اعتبار البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بمثابة أطراف مشاركة في تنفيذ المشاريع السريعة الأثر، تؤدي دورا معززا في مناطق عملياتها.

105 - وبما أنّ الموارد البشرية هي المورد الأهم بالنسبة للمنظمة، فإن المجموعة تدعو إلى تهيئة بيئة عمل مواتية تشمل أماكن إقامة لائقة وملائمة وآمنة تفي بمعايير الأمم المتحدة الخاصة بالأفراد النظاميين والموظفين المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام. لذلك، ينبغي للبعثات أن تزيد استثماراتها في البناءات المخططة والدائمة بدلا من الاستثمار في المباني الجاهزة. وفيما يتعلق بالمشتريات، دعا المتكلم الأمين العام إلى أن يدرج منتجات البلد المضيف ضمن مشتريات مشاريع التشييد المنفذة داخل جميع عمليات حفظ السلام، وذلك باستخدام العرض المحلي من المواد والمقاولين، وقال إنّ المجموعة تأمل في الحصول على مزيد من المعلومات عن هذا الموضوع. وذكر أن ميزانية الفترة 2024/2023 تضمنت مقترحا يدعو إلى تحويل 35 من الوظائف إلى وظائف وطنية، غير أنّه لا بد من بذل الجهود لأجل تحويل المزيد من هذه الوظائف، ولأجل الانتهاء من عمليات التعيين في الوظائف الوطنية الثابتة والمؤقتة. ويمكن استكشاف نهج إقليمي للتعيين في الوظائف الوطنية إذا لم تكن هناك قدرة محلية كافية لملء الوظائف الوطنية الشاغرة داخل البلدان المضيفة.

106 - وأعرب في الختام عن ترحيب المجموعة بالتوصيات التي وضعها الفريق العامل المعني بالمعدات المملوكة للوحدات عقب الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لمعدلات ومعايير سداد التكاليف للدول الأعضاء، وقال إنّها تتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية.

107 - **السيدة شميد** (سويسرا): تكلّمت أيضا باسم ليختنشتاين، فقالت إنّ عمليات حفظ السلام تواجه الكثير من التحديات، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، وتعزيز السلام الدائم، وأمن الأفراد. ورغم أنّ اللجنة قد اتخذت خلال الدورة السادسة والسبعين (انظر A/C.5/76/SR.18) قرارا يهدف إلى تزويد الأمين العام بتوجيهات هامة على العديد من المسائل الشاملة، فإن جوانب عديدة تتطلب مزيدا من الاهتمام.

108 - في البداية، يشعر الوفدان بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتم الإبلاغ عنها في كل عام، وهو ما يشير إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله قبل أن يتسنى إحداث تغيير دائم في الثقافة والسلوك والمواقف داخل المنظمة. وكما أبرز تقرير اللجنة الاستشارية، يقتضي تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا مع التقاعس أن يكون جميع الموظفين على دراية بالمعايير والمحظورات المنطبقة، ويتطلب أيضا تهيئة بيئة آمنة للإبلاغ عن الحالات. والجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام لزيادة الوعي هي جهود محلُّ تقدير. وأكدت المتكلمة أنّ الضحايا يجب أن يظلوا في صميم جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا، ويجب أن يتلقوا الدعم الذي يحتاجون إليه.

109 - ثانيا، يرحب الوفدان بجهود الأمين العام الرامية إلى تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتحقيق المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في حفظ السلام، وأيضا بالتقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في تمثيل المرأة داخل عمليات حفظ السلام. غير أنّ الأمر ما زال يتطلب بذل جهود طويلة الأجل لتحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع بعثات حفظ السلام.

110 - وفي الأخير، يرى الوفدان أنّه من المهمّ الحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، وهما يرحبان بما أُحرز من تقدم بهذا الخصوص لأجل تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات. غير أنه من لا بد من القيام بالمزيد من الأعمال للتأكد من أنّ العمليات مستدامةٌ أيضا من الناحية البيئية.

111 - وفي الختام ذكرت المتكلّمة أنّ الوفدين يُشدّدان على أهمية مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تحقيق فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويرحبان بالنتائج الواردة في تقارير المكتب عن عمليات السلام، ويشجعان الأمين العام على تنفيذ التوصيات الواردة في هذه التقارير في أقرب وقت ممكن من أجل تعزيز المساءلة.

112 - **السيد كاتانغا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن عمليات حفظ السلام لا تزال واحدة من الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها في تعزيز السلام والأمن العالميين. فلا سبيل إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة من دون سلام. وأفاد بأنّ بلده من كبار العشرة المساهمين بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهو على استعداد لنشر المزيد منها إذا طلب منه ذلك. ويواصل بلده المشاركة بفعالية في مبادرات السلام الإقليمية، بما في ذلك كعضو في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

113 - وتابع قائلا إنّ مستوى الاحتياجات من الموارد المقترحة بمبلغ 6,812 مليار دولار، اللازمة لعمليات حفظ السلام في الفترة 2024/2023، هو أعلى بقليل من مستوى الموارد المعتمدة للفترة 2023/2022، وإنّ وفد بلده يقدّر الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل الحرص على أن يكون هناك ربط واضح بين الموارد المدرجة في الميزانية والأنشطة الصادر بها تكليف. وستواصل جمهورية تنزانيا المتحدة المساهمة بالأموال في عمليات حفظ السلام وذلك بدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها، وهي تحث الدول الأعضاء الأخرى على الوفاء بالتزاماتها حتى يتسنى تزويد هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام بمعدات حديثة وحفظة سلام أكفاء يضمنان إحداث أثر إيجابي ومفيد ومستدام. وختم السيد كاتانغا بالقول إنّ الدعم السياسي والموارد الكافية أمران حاسمان لنجاح عمليات حفظ السلام، ولذلك ينبغي أن توافق اللجنة في الوقت المناسب على الموارد.

114 - **السيدة فاليس** (الفلبين): قالت إن بلدها يشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 1963، وهو قد نشر ما يقرب من 15 000 فرد من حفظة السلام ضمن 21 عملية من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على مدى 60 عاما. وأفادت بأنّ الفلبين قد أعطت الأولوية لسلامة حفظة السلام ضمن واقع سياسي وأمني معقد، ينطوي أحيانا على جرائم عبر وطنية تهدد استقرار البلدان المضيفة. لذلك، ينبغي أن تتوفر لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام موارد كافية تلبي احتياجات حفظة السلام وتضمن سلامتهم وأمنهم.

115 - وتواصل الفلبين أيضا إعطاء الأولوية لتعزيز المساءلة وللسياسة المتبعة على نطاق المنظومة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وذلك دعما لحقوق الضحايا وكرامتهم. وقالت السيدة فاليس إن بلدها يؤيد الاستعراض والتحديث المنتظمين لدليل المعدات المملوكة للوحدات فيما يتعلق بسياسات وإجراءات ضبط معدلات السداد للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وذلك من أجل استدامة قدرات حفظ السلام في مناطق البعثات وتحسينها.

116 - وأفادت بأنّ بلدها ملتزم بزيادة المشاركة المجدية للمرأة في الأدوار النظامية، وهو يؤيد الدعوة إلى إدماج المنظورات الجنسانية في جميع جوانب حفظ السلام وعلى كافة مستويات القيادة. كما أنه يرحب بمساهمات إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام في النهوض بالمجالات الرئيسية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وذلك من خلال العمليات الميدانية المنفذة في إطار إنجاز الولايات المنوطة بالإدارتين. ومثلما جاء في تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لا بد من تحسين إدماج بعض أولويات الخطة ضمن إطار النتائج والرصد من أجل قياس التقدم المحرز وتعزيز المساءلة. وذكرت المتكلمة أنها ستكون ممنونة إذا ما حصلت على المزيد من المعلومات عن الجهود التي تبذلها الإدارتان من أجل تحسين التنسيق والتسلسل الإداري وطرائق التشغيل وكفاية الموارد، بما يحقق التنفيذ الفعال للخطة.

البند 155 من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/77/595 و A/77/722 و A/77/767/Add.1)

البند 159 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (A/77/620 و A/77/775)

البند 160 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/77/589 و A/77/723 و A/77/734 و A/77/767/Add.4)

البند 163 من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/77/594 و A/77/725 و A/77/754 و A/77/767/Add.2)

(ب) **قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان** (A/77/602 و A/77/740 و A/77/767/Add.9)

البند 165 من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/77/598 و A/77/731 و A/77/767/Add.3)

البند 166 من جدول الأعمال: تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/77/638 و A/77/780)

117 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقريري الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/595) وعن الميزانية المقترحة للقوة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/722)، فقال إن الميزانية المقترحة بمبلغ 57,4 مليون دولار للقوة في الفترة 2024/2023 تمثل زيادة بنسبة 6,3 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 3,4 ملايين دولار، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

118 - وعرض السيد راماناثان تقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (A/77/620)، فقال إنه يتضمن تفاصيل عن الأصول والخصوم ورصيد الأموال حتى 30 حزيران/يونيه 2022 بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، كلتيهما، وذلك لأنّ البعثتين مُوّلتا معا من نفس الحساب الخاص. ويقترح الأمين العام بأن يقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد النقدي البالغ 7,73 ملايين دولار، المتاح حتى 30 حزيران/يونيه 2022 في الحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

119 - وفي معرض تقديمه لتقريري الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/589)، وعن ميزانية البعثة المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/723)، قال إنّ ميزانية البعثة المقترحة للفترة 2024/2023 بمبلغ 40,7 مليون دولار، تمثل نقصانا بنسبة 3 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 1,2 مليون دولار، مقارنةً بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

120 - وعرض تقارير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/594)، وعن ترتيبات تمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 (A/77/754)، وعن الميزانية المقترحة للبعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/725)، فقال إن الاحتياجات الإضافية البالغة 2,1 مليون دولار للفترة 2023/2022 تتعلق بتغييرات كبيرة في بارامترات التكاليف منذ اعتماد الجمعية العامة لقرارها 289/76. والميزانية المقترحة بمبلغ 70,9 مليون دولار للفترة 2024/2023 تمثل زيادة بنسبة 9,8 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 6,3 مليون دولار، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

121 - وفي معرض تقديمه لتقريري الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/602) وعن الميزانية المقترحة للقوة المؤقتة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/740)، قال إنّ الميزانية المقترحة بمبلغ 551,1 مليون دولار للقوة المؤقتة في الفترة 2024/2023 تمثل زيادة بنسبة 9,6 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 48,2 مليون دولار، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

122 - وفي معرض تقديمه لتقريري الأمين العام عن أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/598) وعن الميزانية المقترحة للبعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 (A/77/731)، قال إنّ الميزانية المقترحة بمبلغ 65,2 مليون دولار لبعثة المينورسو في الفترة 2024/2023 تمثل زيادة بنسبة 7,6 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 4,6 مليون دولار، مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة 2023/2022.

123 - وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022 (A/77/638)، قال إنّ العملية المختلطة أنفقت مبلغ 64,9 مليون دولار في الفترة 2022/2021، وهو ما يمثل معدل استخدام للموارد بنسبة 82,3 في المائة.

124 - **السيد بشار بونغ** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): تكلم عن تقارير اللجنة الاستشارية عن الموضوع (A/77/767/Add.1 و A/77/767/Add.2 و A/77/767/Add.3 و A/77/767/Add.4 و A/77/767/Add.9 و A/77/775 و A/77/780)، فقال إن اللجنة الاستشارية قدمت ملاحظات وتوصيات بشأن الوظائف، بما في ذلك الشواغر وإدارة معدلات الشغور، مع اختلافات في التقدير بالنسبة لبعض الحالات، وكذلك ملاحظات وتوصيات عن الموارد التشغيلية، بما في ذلك معلومات عن بعض الفروق الهامة المسجلة في بنود من قبيل البنزين والزيوت ومواد التشحيم. وتناولت اللجنة أيضا مسائل أخرى، مثل المبادرات البيئية. ويمكن الاطلاع في فرادى التقارير ذات الصلة على الملاحظات والتوصيات الخاصة بالبعثات.

125 - وفيما يتعلق بتقرير الأداء النهائي لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قال إنّ اللجنة الاستشارية توافق على أن يقيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد النقدي بالحساب الخاص، مع مراعاة أحكام الفقرتين 8 و 9 من قرار الجمعية العامة 291/72. وفيما يتعلق بتقرير أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، قال إنّ اللجنة الاستشارية أحاطت علما بالاعتماد

المخصص للإنفاق على العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وبالنفقات المتكبدة، وبالقدر الكبير من اشتراكات الدول غير المدفوعة، والبالغة حوالي 132 مليون دولار. ومع مراعاة خصوصية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والتطور التاريخي لمركزها المالي، توصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بالرصيد الحر البالغ 13 مليون دولار؛ وتحيط علما بالإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2022؛ وترجئ البت في كيفية التعامل مع المبلغ الإجمالي البالغ 54 مليون دولار، الذي يمثل الرصيد الحر والإيرادات الأخرى، إلى حين نظرها في تقرير الأداء النهائي للعملية المختلطة.

126 - وفيما يتعلق بالميزانيات المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024، لاحظت اللجنة الاستشارية الزيادات بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، والنقصان بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأوصت بتخفيضات إجمالية قدرها 8,7 ملايين دولار لهذه العمليات جميعا. وفي حالة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على وجه الخصوص، أوصت اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ 1 مليون دولار، وتقسيم هذا المبلغ إلى أنصبة مقررة للفترة المالية 2023/2022.

127 - **السيدة ندياي** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرضت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مدى مساهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في بسط سيادة القانون (A/77/734)، فقالت إن البعثة قد ركزت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الاحتياجات من سيادة القانون بالنسبة للطوائف التي لا تشكل أغلبية، ولا سيما في شمال كوسوفو، وذلك من خلال جهود التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الجهات المانحة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية في مجال سيادة القانون. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية من التقييم الذي أجراه إلى أن الدعم المقدم للإدماج القضائي في شمال كوسوفو كان فعالا في المساعدة على الحد من القضايا المتراكمة، وبالتالي في تحسين رضا المستخدمين، وأشار إلى الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالشراكة مع المجتمع المدني المحلي، لأجل توسيع نطاق المساعدة القانونية المجانية للفئات الضعيفة.

128 - وعلى الرغم من التحسينات التي تحققت على مر السنين، ظلت مسألة إقامة العدل في كوسوفو تتطلب تدخلات استراتيجية ومستدامة ومنسقة. ومع ذلك، تعالج أنشطة البعثة الاحتياجات التشغيلية القصيرة الأجل. وقد زوّد مكتبُ خدمات الرقابة الداخلية البعثةَ بثلاث توصيات هامة تدعو إلى: تلبية الاحتياجات الشاملة بطريقة منسقة مع الجهات الفاعلة الأخرى المؤثرة في مجال سيادة القانون في كوسوفو؛ وتصميم وتنفيذ المزيد من التدخلات الاستراتيجية، التي تركز على الثغرات المحددة في هذا القطاع وفي كافة أنحاء الإقليم؛ وإبلاغ سلطات كوسوفو وجميع الطوائف بهذه الأنشطة لتحسين التصورات عن البعثة وبناء الثقة المتبادلة فيما بين جميع الجهات الفاعلة. وكخلفية لهذه التوصيات، دعا المكتب أيضا إلى تحسين إطار رصد الأداء والإبلاغ عنه.

129 - **السيد الشاهين** (الجمهورية العربية السورية): قال إنّ وفد بلده يود أن يؤكد من جديد أن المسؤولية عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك يجب أن يتحملها المعتدي - أي السلطة القائمة بالاحتلال - وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأكد على ضرورة إيلاء الاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك ولجميع القرارات ذات الصلة التي تنص على أن الجولان السوري المحتل جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية؛ وضرورة تزويد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بكامل الدعم والمساعدة خلال كافة مراحل إعادة انتشارها في المنطقة العازلة وعلى طول خط وقف إطلاق النار. وأفاد بأنّ دور هذه القوة هو مراقبة تنفيذ اتفاق فض الاشتباك والتأكد من الإنجاز التام للولاية التي حددها مجلس الأمن. وشدد على وجوب إدانة الهجمات المستمرة التي تشنها إسرائيل بذرائع واهية على سوريا وفي المنطقة العازلة وداخل العمق السوري. وقال إن وفد بلده يزود مجلس الأمن دوريا بمعلومات عن هذه الهجمات، التي تُظهر أن إسرائيل لا تكترث بوجود قوة مراقبة فض الاشتباك. وأكد على وجوب توقّف هذه الانتهاكات ومساءلة السلطات الإسرائيلية، وعلى ضرورة توفير التمويلات الكافية للقوّة حتى تتمكن من إنجاز ولايتها بالكامل.

130 - وتابع قائلا إنّ وفد بلده يرحّب بزيادة عدد أفراد قوة مراقبة فض الاشتباك وبإعادة تأهيل الموقع رقم 17-ألف حتى تتمكن القوة من تغطية مراقبة عموم المنطقة العازلة. ويجب أن يكون أفراد البعثة قادرين على أداء مهامهم انطلاقا جميع المواقع في منطقة العمليات، أي أن يكونوا بعبارة أخرى قادرين على رصد الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ومراقبتها وتوثيقها. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر في المنطقة العازلة، وبتمويل هذه

المشاريع من ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وذكر أنّه من الأهمية بمكان زيادة عدد هذه المشاريع والمبالغ المخصصة لها نظرا لما لها من أثر إيجابي. بيد أن ذلك يجب ألا يتم على حساب ولاية قوة مراقبة فض الاشتباك.

131 - وتجدر الإشارة إلى أن القوة، بخلاف البعثات الأخرى العاملة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة، تركز بشكل حصري على المسائل العسكرية وعلى رصد تنفيذ اتفاق فض الاشتباك، وليس لها بالتالي أي علاقة بالشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية. وذكر السيد الشاهين أنّ وفد بلده قد أحاط علما بالمقترح الداعي إلى إعادة ندب الوظيفة الوطنية للمترجم التحريري المعاون لتصبح وظيفة محلل معاون لشؤون البيانات. وأحاط أيضا علما بالمقترح الداعي إلى الإبقاء على الوظيفة المؤقتة لضابط الاتصال العسكري داخل مكتب رئيس البعثة/قائد القوة. وهو يدعو إلى زيادة عدد الوظائف الوطنية والوظائف المؤقتة على الجانب برافو، نظرا لتواجد معظم المواقع على هذا الجانب.

132 - **السيدة بلاكالوفيتش** (صربيا): قالت إن صربيا ملتزمة، من حيث المبدأ، بكفالة الاستمرار في احترام قرار مجلس الأمن 1244 (1999)، لأنّه وثيقة ملزمة قانونا توفر الأساس لإطار يكفل الوضع المحايد للوجود الدولي في الإقليم. لذلك، فإنّ وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأنشطتها يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لصربيا. وأفادت بأن وفد بلدها قد سرّه ما رأى في تقرير الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/77/723) من الإشارة إلى ولاية البعثة المتمثلة في كفالة تهيئة الظروف المواتية لتوفير حياة سلمية وطبيعية لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا، ودعم حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق قانون استخدام اللغات بالنسبة لجميع الطوائف. وقالت إن وفد بلدها يرحب أيضا بالأولوية المعلنة المتمثلة في مواصلة الإسهام في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وهو، في هذا الصدد، يود أن يؤكد أن بعض الأهداف الرئيسية المتوخاة من بعثة الإدارة المؤقتة ومن القرار 1244 (1999) لم تتحقق. لذلك، يجب أن تظل البعثة منخرطة في جميع المسائل ذات الصلة بالتنفيذ المتسق للقرار، مع عدم تغيير ولايتها من حيث المضمون والنطاق.

133 - وقالت إن وفد بلدها يدعو المنظمة إلى اعتماد نهج أكثر فعالية إزاء مسألة كوسوفو وميتوهيا. وهو يعارض جميع محاولات تهميش هذه المسألة، لا سيما في ضوء عدم الاستقرار الواضح والمتواصل في الحالة على أرض الواقع، حيث شهدت التوترات والحوادث المتكررة كثافة مع نهاية عام 2022 وبداية عام 2023. وذلك ما جعل وجود والبعثة ودورها على المستوى الدوي ضروريين الآن أكثر من أي وقت مضى. وأفادت المتكلمة بأنّ الهجمات المتكررة على ممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية غير مقبولة، وبأنّ حالة التراث الديني والثقافي الصربي، بما في ذلك الآثار المدرجة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر، تبعث على القلق بشكل خاص. وقالت إنّ وفد بلدها يود، بعد الإشارة إلى الإخفاق المسجل في بلوغ الأهداف الرئيسية التي أنشئت من أجلها بعثة الإدارة المؤقتة، أن يسلط الضوء على مسألة عودة أكثر من 000 200 من النازحين. فقد أفضى استمرار الحوادث والهجمات التي تستهدف الصرب وممتلكاتهم، فضلا عن التراث الديني والثقافي، إلى تحقيق نسبة لا تتجاوز من 2 في المائة من النازحين الذين تمكنوا من العودة المستدامة، وهو الأمر الذي يشير إلى ضرورة أن تكرس البعثة المزيد من الاهتمام في التعاطي مع هذه المسألة.

134 - وفيما يتعلق بمشاريع بناء الثقة المقترحة، قالت إنّ وفد بلدها قد لاحظ عدم وجود عرض مفصل أو وصف أساسي للأنشطة المقررة. وأوضحت أنّ البعثة ستستفيد من التشاور مع الطائفة الصربية عند تحديد المشاريع الملموسة، وذلك من منطلق الوعي بما للبعثة من أموال محدودة مخصصة لفرادى المشاريع، وبالنظر إلى أن هذه الطائفة تواجه مشاكل وعقبات عديدة يغلب عليها الطابع النظامي والمؤسسي. ومما يؤسف له أن الميزانية المقترحة لم تذكر المسألة العالقة المتمثلة في حقوق الملكية بالنسبة للنازحين من كوسوفو وميتوهيا؛ فهذه المسألة كان ينبغي أن تحظى بالاهتمام الواجب أثناء تخطيط الميزانية. لذلك، ينبغي تخصيص الموارد الكافية لهذا الغرض، سواء من خلال المشاريع أم عن طريق إنشاء وظيفة تعنى بإذكاء الوعي وبالدعوة إلى حل مسألة حقوق النازحين التي كثيرا ما تنتهك بشكل صارخ من قبل إجراءات ما يسمى بمؤسسات كوسوفو. وستواصل صربيا الدعوة لأجل زيادة المستوى الحالي للميزانية، وإن لم يكن الأمر كذلك فعلى الأقل لأجل الحفاظ عليه. ولا ينبغي نسيان احتمال أن تشهد الحالة على أرض الواقع تدهورا، لأنّ العواقب الطويلة الأجل قد تكون خطيرة. وقالت إن وفد بلدها مستمر في إبراز أهمية توفير ما يكفي من الموظفين والتمويلات لفائدة البعثة، التي يجب أن تتاح لها الموارد المالية والبشرية حتى تسهم بشكل فعال واستباقي، وضمن إطار الولاية الموكلة إليها، في استقرار الأوضاع داخل كوسوفو وميتوهيا. وأوضحت أن تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية (A/77/723 و A/77/767/Add.4) يوفران أساسا متينا للمشاورات غير الرسمية التي تجريها اللجنة. لذلك، يعرب

وفد بلدها عن استعداده للمشاركة بنشاط في بحث هذه المسألة بغية التأكد من أن الأموال المقترحة كافية لكي تعمل البعثة بنجاح. وهو يرحب بمقترح الأمين العام الداعي إلى تقديم مبالغ متزايدة للأنشطة البرنامجية ولمشاريع بناء الثقة، ويعتبر أنّ هذا الإجراء دليل على أن خطوط العمل هذه قد أثبتت فائدتها ومكنت البعثة من تقديم مساهمة أكثر استباقية في إدخال تحسينات ضمن مجالات بعينها تشملها الولاية الموكلة إليها. وذكرت المتكلمة في الختام أنّ التنفيذ الكامل لهذه المشاريع مهم لتحقيق نتائج ملموسة بشأن بناء الثقة والعودة الآمنة للنازحين وتحسين حقوق الإنسان وسيادة القانون.

رُفعت الجلسة الساعة 12:50.